أكد ضرورة التعاون مع السلطة التشريعية للقيام بدورها الرقابي وفقاً للدستور

مجلس الوزراء : حماية المال العام وتعزيز النزاهة والقضاء على الفساد

■ إجراءات لمعالجة اختلالات هيكلة الاقتصاد وتقليص الاعتماد على النفط

■ بالغ الشكر والامتنان للمبارك على ما بذله من جهود مضنية بكل إخلاص وتفانٍ

سمو رئيس مجلس الوزراء مترئساً اجتماع الحكومة أمس

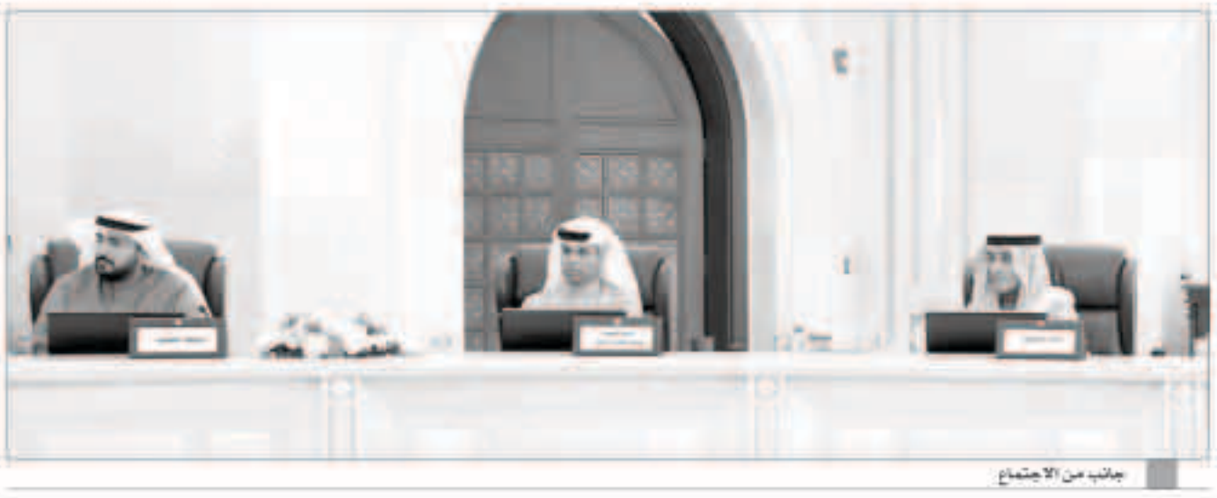
جانب من الاجتماع

بعد أداء القسم الدستوري للحكومة الجديدة أمام صاحب السمو الأمير صباح أمس ، عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأول في قصر السيف برئاسة سمو الشيخ، صباح الخالد ، رئيس مجلس الوزراء ، وبعد الاجتماع صرح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، أنس الصالح بما يلي:

وجه سمو رئيس مجلس الوزراء في مستهل الاجتماع كلمة رحب فيها باخوانه واخواته الوزراء شاكراً لهم قبولهم مسؤولية المنصب الوزاري في هذه المرحلة بتحدياتها المختلفة ، منوها بالتكليف الأول الذي حرص صاحب السمو أمير البلاد على تنبيه سمو رئيس مجلس الوزراء إليه وهو القضاء على الفساد واستئصاله من مجتمعنا بجميع اشكاله وانواعه ، وبالتوجيهات السامية التي تضمنتها كلمة سموه بعد أداء الوزراء القسم أمام سموه والتي ستظل نبراساً هادياً لهم في قيامهم بمهامهم.

وأعرب سموه عن بالغ الشكر والامتنان لسمو الشيخ.جابر المبارك على ما بذله من جهود مضنية بكل إخلاص وتفانٍ من أجل خدمة وطننا الغالي طول فترة رئاسته لمجلس الوزراء مقدرا لتحمله المسؤولية والأمانة الكبيرة ومساعيه الحميدة .

وقد أكد سموه في كلمته على أهم الأولويات التي تستوجب الاهتمام من الحكومة ، والتي تأتي في مقدمتها حماية المال العام وحرمته والنأي بكل ما من شأنه الحفاظ عليه وتعزيز النزاهة والأمانة والشفافية والقضاء على الفساد واستئصاله من مجتمعنا منوهاً بأن جهود مكافحة الفساد ليست مسئولية الحكومة فقط وإنما هي مسئولية السلطات الثلاث وكذلك مسئولية كل من يقيم على أرض الوطن.

وأكد سموه خلال الكلمة بضرورة اتخاذ إجراءات لمعالجة اختلالات هيكلة الاقتصاد الوطني وتقليص الاعتماد على النفط منوهاً بالالتزام الدستوري للحكومة بشأن تقديم برنامج عملها إلى مجلس الأمة ، والذي لابد أن يراعي الواقعية وقابلية التنفيذ وأن يشمل آليات لحسن المتابعة والتقويم.

وقد أشار سموه خلال الكلمة إلى مضامين القسم الدستوري بالإخلاص للوطن وللأمير واحترام الدستور مبينا بأن الإخلاص لصاحب السمو الأمير من خلال الإمتثال الجاد للتوجيهات سموه السديدة والعمل بنصائحه الحكيمة وضرورة التعاون الإيجابي مع مجلس الأمة ومعاونته في القيام بدوره الرقابي والتشريعي وفق الأطر الدستورية واللائحية التي تحفظ لكل سلطة اختصاصاتها .

وقد أكد أيضاً على حرص الحكومة في مواصلة العمل لمعالجة القضايا المختلفة ، والانطلاق نحو بناء بلدنا الغالي وتعزيز استقراره .

هذا وقد رد معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ . أحمد المنصور بكلمة على سموه عبر فيها باسمه وباسم أخواته وإخوانه الوزراء عن عظيم الشكر والتقدير على ثقة صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد ، وقد أشاد بمضامين الكلمة باعتبارها خارطة طريق للحكومة خلال المرحلة القادمة مشيرا إلى الاستحقاقات المهمة التي تواجه الحكومة خاصة في ظل التوتر الذي تعيشه المنطقة ، الأمر الذي يستوجب تجسيد وحدتنا الوطنية . كما أكد على الشراكة الإيجابية مع مجلس الأمة الموقر وعلى إيمانه وثقته بالتعاون البناء مع مجلس الأمة ، مؤكدا على العزم والاستعداد للعمل بإخلاص وبذل أقصى الجهود لتحمل المسئوليات والأعباء الملقاة على الوزراء في سبيل خدمة الوطن والمواطنين وتحقيق الرفعة والرخاء والازدهار لوطننا العزيز وشعبه الكريم .

وتنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب السمو الأمير خلال اللقاء الذي تم مع رئيس السلطة التشريعية ، مرزوق الغانم وسمو رئيس مجلس الوزراء ، ورئيس السلطة القضائية المستشار . يوسف المطاوعة تفعيلا للمادة (50) من الدستور ، وتوجيههم بالتعاون سعيا لتحقيق مصلحة البلاد والعباد لاسيما تعزيز النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد والعمل على كل ما من شأنه القضاء على آفه الفساد ومحاربة المتجاوزين.

فقد أحاط سمو رئيس مجلس الوزراء المجلس علما بفحوى الزيارات الميدانية التي قام بها سموه إلى كل من مجلس الأمة والمجلس الأعلى للقضاء ، وكذلك لقاءاته مع كل من رئيس ديوان المحاسبة ، ورئيس هيئة نزاهة ، ورئيس جهاز المراقبين الماليين ، ورئيس إدارة الفتوى والتشريع، ورئيس الجهاز المركزي للمناقصات العامة للتباحث في كيفية العمل على تنفيذ التوجيهات السامية والتعاون لما فيه خدمة مصلحة البلاد في المرحلة المقبلة . ومتابعة كل ملفات المخالفات الجسيمة ضد المال العام ، وقد أشاد سموه بالتعاون الذي أبداه كل من رئيس السلطة التشريعية ورئيس السلطة القضائية ورؤساء الأجهزة الرقابية ، والتي من شأنه تنفيذ الخطوات العملية الكفيلة بمكافحة الفساد والقضاء عليه .

وقد أشاد مجلس الوزراء باللقاءات الإيجابية التي قام بها سمو رئيس مجلس الوزراء والتي تعكس حرص سموه على التعاون وتنفيذ مرئيات وتوجيهات حضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه في المرحلة المقبلة.

كما بحث مجلس الوزراء في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي ، وبهذا الصدد يتقدم المجلس بخالص التهاني والتبريكات إلى كل من : مقام صاحب الجلالة الملك . حمد بن عيسى آل خليفة . ملك مملكة البحرين الشقيقة بمناسبة ذكرى العيد الوطني للمملكة ، ولصاحب السمو الشيخ. تميم بن حمد آل ثاني . أمير دولة قطر ، بمناسبة قرب ذكرى العيد الوطني لدولة قطر الشقيقة ، معربا عن تمنياته لكل من مملكة البحرين ودولة قطر الشقيقتين المزيد من التقدم والازدهار في ظل قيادتيهم الحكيمتين ، مؤكدا على عمق العلاقات الأخوية التاريخية القائمة بين دولة الكويت وكل من مملكة البحرين ودولة قطر والشعبين الشقيقين.

بدأت فعليا في يناير عام 1962 مع عهد الأمير الراحل عبدالله السالم

36 حكومة خلال 57 عاماً .. مسيرة الحياة السياسية في الكويت

شهدت مسيرة الحياة السياسية في الكويت تشكيل 36 حكومة على مدار 57 عاما تناوب على رئاستها شخصيات عدة بدأت فعليا في يناير عام 1962 مع عهد الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح طيب الله ثراه وكان آخرها الحكومة التي تشكلت أمس برئاسة سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء وضمت 14 وزيرا.

ويدات التشكيلات حسب التسلسل الزمني من الحكومة الأولى التي سميت "الحكومة الانتقالية" وشكلت في 17 يناير 1962 في عهد الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح الذي ترأس الحكومة في الوقت نفسه وتكونت من 14 وزيرا حملوا حقائب وزارية اضافة الى ثلاثة وزراء عينوا اعضاء في المجلس التأسيسي وكان الهدف من تشكيلها وضع دستور للبلاد وانتهت الحكومة بانتهاء هذه المهمة في 27 يناير 1963.

وتشكلت الحكومة الثانية في 28 يناير 1963 برئاسة سمو الشيخ صباح السالم وتكونت من 15 وزيرا منهم ثلاثة وزراء من النواب في مجلس الامة واستمرت الحكومة في ممارسة اعمالها اربع سنوات حتى 1 فبراير 1971 عندما تقدمت باستقالتها طبقا للدستور وتمهيدا لإجراء انتخابات مجلس الأمة الجديد.

وانسمت الحكومة السابعة ايضا بالاستقرار في العمل واستكمال المدة القانونية المحددة باربع سنوات اذ شكلت في 2 فبراير 1971 برئاسة الشيخ جابر الاحمد طيب الله ثراه وضمت 13 وزيرا منهم ناليان من مجلس الأمة واستمرت في عملها حتى 8 فبراير 1975 عندما قدمت استقالتها بعد استكمال مجلس الأمة فصله التشريعي وتمهيدا لإجراء انتخابات جديدة.

وتشكلت الحكومة الثامنة في 9 فبراير 1975 برئاسة الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه وضمت 15 وزيرا منهم اثنان من نواب مجلس الامة ولم يدم عمر هذه الحكومة سوى 19 شهرا اذ انتهت في 5 سبتمبر 1976 بعد صدور مرسوم اميري في اغسطس من العام نفسه بحل مجلس الأمة.

وشكلت الحكومة التاسعة خلال فترة حل مجلس الامة في 6 سبتمبر 1976 وضمت 18 وزيرا برئاسة المغفور له الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح وبسبب وفاة امير البلاد وقتها الشيخ صباح السالم الصباح رحمه الله في ديسمبر 1978 وتولي سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء حينها الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح مقاليد الحكم في البلاد حيث انتهى عمل هذه الحكومة في 15 فبراير 1978.

وبدأت الحكومات في عهد الامير الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه بالحكومة العاشرة التي باشرت مهام اعمالها في 16 فبراير 1978 برئاسة سمو ولي العهد حينها الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح طيب الله ثراه وضمت 18 وزيرا واستمرت حتى 3 مارس 1981 واستقالت دستوريا بعد عودة الحياة النيابية للكويت بإعلان إجراء انتخابات مجلس الأمة الجديد.

أما الحكومة الـ11 فقد تشكلت في 4 مارس 1981 برئاسة سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح طيب الله ثراه وضمت 15 وزيرا منهم نائب واحد من مجلس الامة واستمرت في مزاولة اعمالها مستكملة مدتها الدستورية البالغة اربع سنوات حتى 2 مارس 1985 اذ قدمت الحكومة استقالتها تمهيدا لإجراء انتخابات مجلس الأمة الجديد.

وجاءت الحكومة الـ12 في 3 مارس 1985 برئاسة سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح رحمه الله وضمت 15 وزيرا منهم اثنان من النواب في مجلس الامة ولم يستمر عمرها سوى 16 شهرا اذ ادى تأزم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الى حل مجلس الأمة عام 1986 ما استدعى استقالة الحكومة في 11 يوليو 1986.

وتشكلت الحكومة الـ13 في 12 يوليو 1986 برئاسة المغفور له الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح وضمت في تشكيلها 21 وزيرا حيث استحدثت 5 وزارات جديدة واستمرت في عملها حتى 19 يونيو 1990 حين تقدمت باستقالتها بعد انتهاء انتخابات المجلس الوطني وإعلان تشكيل المجلس الجديد.

أما الحكومة الـ14 فشكلت في 20 يونيو 1990 برئاسة المغفور له الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح وعضوية 22 وزيرا.

وبالرغم من تعرض الكويت لمحنة الغزو العراقي الغاشم في أغسطس من العام نفسه فقد استمرت هذه الحكومة في القيام بأعمالها من مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية حتى قيام التحرير اذ تقدمت الحكومة باستقالتها في 19 ابريل 1991 تمهيدا لبدء مرحلة إعادة الإعمار.

وبعد التحرير شكلت الحكومة الـ15 "الاولى بعد التحرير" او كما يطلق عليها حكومة إعادة البناء والتعمير في 20 ابريل 1991 برئاسة المغفور له الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح وضمت 20 وزيرا واستمرت في ممارسة عملها حتى 16 اكتوبر 1992 عندما تقدمت باستقالتها تمهيدا لعودة العمل بالدستور وعودة الحياة النيابية ممثلة بانتخابات مجلس الأمة الجديد.

وتشكلت الحكومة الـ16 في 17 اكتوبر 1992 برئاسة المغفور له الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح وعضوية 15 وزيرا منهم ستة من النواب في مجلس الامة وعاد سمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حينها الى التشكيل الوزاري بمنصب النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.

واكملت هذه الحكومة عمرها الدستوري البالغ اربع سنوات كاملة اذ تقدمت باستقالتها في 14 اكتوبر 1996 بعد انتهاء الفصل التشريعي لمجلس الأمة وتمهيدا لإجراء انتخابات جديدة.

وأما الحكومة الـ17 فقد تشكلت في 15 اكتوبر 1996 برئاسة المغفور له الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح وضمت 14 وزيرا منهم اربعة من النواب في مجلس الامة ولم يدم عمرها طويلا اذ تقدمت باستقالتها في 21 مارس 1998 نتيجة تأزم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على اثر تقديم ثلاثة من النواب استجوابا لوزير الإعلام آنذاك الشيخ سعود ناصر الصباح ومن ثم التقدم بطلب طرح الثقة.

وشكلت الحكومة الـ18 في 22 مارس 1998 برئاسة الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح وضمت 14 وزيرا بينهم ثلاثة من النواب في مجلس الأمة ولم تستمر سوى 15 شهرا وبضعة أيام اذ تقدمت باستقالتها في 12 يوليو 1999 بعد صدور المرسوم الاميري "رقم 134 لسنة 1999" بحل مجلس الامة على اثر تأزم العلاقة بين السلطتين نتيجة استجواب وزير العدل والأوقاف حينها أحمد الكليب.

وجاءت الحكومة الـ19 في 13 يوليو 1999 برئاسة المغفور له الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح وضمت 15 وزيرا منهم نائب واحد من مجلس الامة وتقدمت الحكومة باستقالتها في 9 يوليو من العام نفسه نتيجة حل مجلس الأمة بعد تأزم العلاقة بين السلطتين اثر تقديم مجموعة من النواب طلب استجواب لرئيس الحكومة حول موضوع الدوائر الانتخابية.

وبعد اجراء الانتخابات البرلمانية تشكلت الحكومة الـ23 في 10 يوليو 2006 برئاسة سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح وضمت 15 وزيرا منهم نائب واحد من مجلس الامة ولم تستمر هذه الحكومة في عملها طويلا اذ ما لبثت أن قدمت استقالتها في 4 مارس 2007 نتيجة تأزم العلاقة بين السلطتين بعد استجواب وزير الصحة حينها الشيخ أحمد عبدالله الصباح الذي افضى الى طلب طرح الثقة.

وتشكلت الحكومة الـ24 في 25 مارس 2007 برئاسة سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح وضمت 15 وزيرا منهم نائب واحد من مجلس الأمة واستمرت في ممارسة اعمالها حتى 27 مايو 2008 اذ تقدمت باستقالتها في 19 من الشهر نفسه بعد حل مجلس الأمة واجراء انتخابات برلمانية جديدة.

وتشكلت الحكومة الـ25 في 28 مايو 2008 برئاسة سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح وعضوية 15 وزيرا منهم نائب واحد من مجلس الأمة وتقدمت الحكومة بطلب استجواب رئيس الحكومة وقد قبل سمو الأمير الاستقالة واستمرت الحكومة في تصريف أعمالها حتى 22 يناير 2009.

أما الحكومة الـ26 فقد تشكلت في 23 يناير 2009 برئاسة سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح وضمت 15 وزيرا منهم نائب واحد من مجلس الأمة.

وتعتبر هذه الحكومة اقصر حكومات سمو الشيخ ناصر المحمد الاحمد الصباح وضمت 15 وزيرا منهم نائب واحد من مجلس الامة ولم تستمر الحكومة سوى خمسة أشهر اذ انتهت في 9 يوليو من العام نفسه نتيجة حل مجلس الأمة بعد تأزم العلاقة بين السلطتين اثر تقديم مجموعة من النواب طلب استجواب لرئيس الحكومة حول موضوع الدوائر الانتخابية.

وبعد اجراء الانتخابات البرلمانية تشكلت الحكومة الـ23 في 10 يوليو 2006 برئاسة سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح وضمت 15 وزيرا منهم نائب واحد من مجلس الامة ولم تستمر هذه الحكومة في عملها طويلا اذ ما لبثت أن قدمت استقالتها في 4 مارس 2007 نتيجة تأزم العلاقة بين السلطتين بعد استجواب وزير الصحة حينها الشيخ أحمد عبدالله الصباح الذي افضى الى طلب طرح الثقة.

وتشكلت الحكومة الـ24 في 25 مارس 2007 برئاسة سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح وضمت 15 وزيرا منهم نائب واحد من مجلس الأمة واستمرت في ممارسة اعمالها حتى 27 مايو 2008 اذ تقدمت باستقالتها في 19 من الشهر نفسه بعد حل مجلس الأمة واجراء انتخابات برلمانية جديدة.

وتشكلت الحكومة الـ25 في 28 مايو 2008 برئاسة سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح وعضوية 15 وزيرا منهم نائب واحد من مجلس الأمة وتقدمت الحكومة بطلب استجواب رئيس الحكومة وقد قبل سمو الأمير الاستقالة واستمرت الحكومة في تصريف أعمالها حتى 22 يناير 2009.

أما الحكومة الـ26 فقد تشكلت في 23 يناير 2009 برئاسة سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح وضمت 15 وزيرا منهم نائب واحد من مجلس الأمة.

وتعتبر هذه الحكومة اقصر حكومات سمو الشيخ ناصر المحمد الاحمد الصباح وضمت 15 وزيرا منهم نائب واحد من مجلس الامة ولم تستمر الحكومة سوى 4 أشهر وانتهت في 28 مايو 2009 بعد أن قدمت استقالتها نتيجة تأزم العلاقة مع مجلس الأمة الذي تم على اثره صدور المرسوم الأميري رقم 85 لسنة 2009 بحل المجلس.

وشكلت الحكومة الـ27 في 29 مايو 2009 برئاسة سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح وضمت 15 وزيرا منهم نائب واحد من مجلس الأمة واستمرت الحكومة في اداء اعمالها حتى 7 مايو 2011 اذ تقدمت باستقالتها.

وجاءت الحكومة الـ28 في 8 مايو 2011 برئاسة سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح وضمت 15 وزيرا منهم نائب واحد من مجلس الأمة ولم تستمر هذه الحكومة سوى 7 أشهر اذ تقدمت باستقالتها في 29 نوفمبر من العام نفسه نتيجة تأزم العلاقة بين السلطتين مما ادى الى حل مجلس الأمة.

وتشكلت الحكومة الـ29 في 13 ديسمبر 2011 برئاسة سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح وهي الحكومة الأولى له وتعد ضمن تطلق حكومة "تصريف الأعمال" اذ عهد إليها خلال عمرها القصير الذي لم يتجاوز شهرين مهمة تصريف العاجل من الامور والاشراف على عملية سير الانتخابات البرلمانية وضمت 10 وزراء وانتهت في 13 فبراير 2012.

والحكومة الـ30 تشكلت في 14 فبراير 2012 برئاسة سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح وضمت 15 وزيرا منهم نائب واحد من مجلس الأمة.

وعلى عكس الحكومات السابقة انتهت هذه الحكومة نتيجة حكم من المحكمة الدستورية قضى بإبطال عملية الانتخابات برمتها وعدم صحة عضوية من فاز فيها وعودة المجلس المنحل لممارسة أعماله بقوة الدستور ما ادى الى استقالة الحكومة وانتهاء مهامها في 18 يوليو 2012.

وتشكلت الحكومة الـ31 في 19 يوليو 2012 برئاسة سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح وعضوية 13 وزيرا ولم تستمر سوى 4 أشهر اذ انتهت أعمالها في 10 ديسمبر 2012 بعد حل مجلس الأمة بسبب تعذر عقد جلسات المجلس لعدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لعقدها ومن ثم صدور مرسوم الصوت الواحد والدعوة لانتخابات برلمانية جديدة.

وتشكلت الحكومة الـ32 في 11 ديسمبر 2012 برئاسة سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح وضمت 15 وزيرا منهم نائب واحد من مجلس الأمة.

ولم تستمر هذه الحكومة سوى سبعة أشهر تقريبا اذ صدر في 16 يونيو 2013 حكم المحكمة الدستورية الذي قضى ببطلان عملية الانتخابات التي جرت في ديسمبر ذلك العام استنادا الى عدم دستورية المرسوم بقانون بإنشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات ومن ثم اعادة الانتخابات البرلمانية في 27 يوليو 2013 ثم تقدمت الحكومة باستقالتها في اليوم التالي لظهور نتائج الانتخابات.

وجاءت الحكومة الـ33 في 4 اغسطس 2013 بناء على المرسوم الأميري رقم 209 لسنة 2013 برئاسة سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح وعضوية 15 وزيرا منهم نائب واحد من مجلس الأمة وتقدمت الحكومة باستقالتها في 28 نوفمبر 2016.

وتشكلت الحكومة الـ34 في 10 ديسمبر 2016 برئاسة سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح وعضوية 15 وزيرا منهم نائب واحد من مجلس الأمة.

وتقدمت الحكومة باستقالتها في 30 نوفمبر 2017 بعد تأزم العلاقة بين السلطتين عقب تقديم أعضاء مجلس الأمة استجوابا لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء حينها الشيخ محمد العبدالله الصباح وتقديمهم لاستجوابات لوزراء آخرين.

أما الحكومة الـ35 فقد تشكلت في 11 ديسمبر 2017 برئاسة سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح وعضوية 15 وزيرا منهم نائب واحد من مجلس الأمة.

وتقدمت الحكومة باستقالتها في 14 نوفمبر 2019 بعد استقالة وزيرة الاشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاسكان الدكتورة جنان رمضان بعد استجوابها من النائب عمر الطبطبائي وبعد تقدم 10 نواب بطلب طرح الثقة بنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح الصباح إثر مناقشته في استجواب مقدم من النائب رياض العدساني.

وكانت الحكومة الـ36 تشكلت في 17 ديسمبر 2019 برئاسة سمو الشيخ صباح خالد الحمد المبارك الصباح وعضوية 15 وزيرا منهم نائبين من مجلس الأمة الى جانب عودة سبعة وزراء من الوزارة القديمة "وزارة 2017" ودخول ثلاثة نساء في التشكيلة الوزارية الجديدة.

لقطة جماعية لرئيس واعضاء الحكومة الـ 36